

تفسير البحر المحيط

@ 182 @ .

قالوا والعامل في أنزى فأتوا ، وهذا الذي قالوه لا يصح ، لأننا قد ذكرنا أنها تكون استفهاماً أو شرطاً ، لا جائز أن تكون هنا شرطاً ، لأنها إذ ذاك تكون ظرف مكان ، فيكون ذلك مبيحاً لإتيان النساء في غير القبل ، وقد ثبت تحريم ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وعلى تقدير الشرطية يمتنع أن يعمل في الظرف الشرطي ما قبله ، لأنه معمول لفعل الشرط ، كما أن فعل الشرط معمول له ، ولا جائز أن يكون استفهاماً ، لأنها إذا كانت استفهاماً اكتفت بما بعدها من فعل كقوله { أَنْزَى يَكُونُ لِي وَلَدٌ } ومن اسم كقوله : { أَنْزَى لَكَ هَذَا } ولا يفتقر إلى غير ذلك ، وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها . .

وعلى تقدير أن يكون استفهاماً لا يعمل فيها ما قبلها ، وأنها تكون معمولة للفعل بعدها ، فتبين على وجهي : أنزى ، أنها لا تكون معمولة لما قبلها ، وهذا من المواضع المشككة التي تحتاج إلى فكر ونظر . .

والذي يظهر ، والله أعلم ، أنها تكون شرطاً لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها ، وتكون قد جعلت فيها الأحوال . كجعل الظروف المكانية ، وأجريت مجراها تشبيهاً للحال بالظرف المكاني ، وقد جاء نظير ذلك في لفظ : كيف ، خرج به عن الاستفهام إلى معنى الشرط في قولهم : كيف تكون أكون ، وقال تعالى : { بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ } فلا يجوز أن تكون هنا استفهاماً ، وإنما لحظ فيها معنى بالشرط وارتباط الجملة بالأخرى وجواب الجملة محذوف ، ويدل عليه ما قبله ، تقديره : أنى شئتم فأتوه ، وكيف يشاء ينفق ، كما حذف جواب الشرط في قولك : أضرب زيداً أنى لقيته ، التقدير أنى لقيته فاضربه . .

فان قلت : قد أخرجت : أنزى ، عن الظرفية الحقيقية وأبقيتها لتعميم الأحوال مثل : كيف ، وجعلتها مقتضية لجملة أخرى كجملة الشرط ، فهل الفعل الماضي الذي هو : شئتم ، في موضع جزم كحالها إذا كانت ظرفاً ؟ أم هو في موضع رفع كهو بعد : كيف ، في قولهم : كيف تصنع أصنع ؟ . .

فالجواب أنه يحتمل الأمرين ، لكن يرجح أن تكون في موضع جزم لأنه قد استقر الجزم بها إذا كانت ظرفاً صريحاً ، غاية ما في ذلك تشبيه الأحوال بالظروف ، وبينهما علاقة واضحة ، إذ كل منهما على معنى : في ، بخلاف : كيف ، فإنه لم يستقر فيها الجزم ومن أجاز الجزم بها ،

فإنما قاله بالقياس ، والمحفوظ عن العرب الرفع في الفعل بعدها ، حيث يقتضي جملة أخرى .

{ وَاقْدَمُوا لِنَفْسِكُمْ } مفعول قدّموا محذوف ، ف قيل : التقدير ذكر ا عند القربان ، أو : طلب الولد والإفراط شفعاء ، قاله ابن عباس ، أو : الخير ، قاله السدي ، أو : قدم ، صدق ، قاله ابن كيسان ، أو : الأجر في تجنب ما نهيتم وإمثال ما أمرتم به ، قاله ابن عطية ، أو : ذكر ا على الجماع ، كما قال النبي صلى ا عليه وسلم) : (لو أن أحدكم إذا أتى امرأته قال : اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا ، فغضى بينهما ولد لم يضره) . أو التسمية على الوطء ، حكاه الزمخشري . أو : ما يجب تقديمه من الأعمال الصالحة ، وهو خلاف ما نهيتكم عنه ، قاله الزمخشري ، وهو قول مركب من قول : من قبله . . والذي يظهر أن المعنى : وقدّموا لأنفسكم طاعة ا ، وامثاله ما أمر ، واجتناب ما نهى عنه لأنه تقدّم أمر ونهي ، وهو الخير الذي ذكره في قوله : { وَمَا تَقْدَمُوا لِنَفْسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ } ولذلك جاء بعده { وَاتَّقُوا اللَّهَ الْعَظِيمَ } أي : اتقوا ا فيما أمركم به ونهاكم عنه ، وهو تحذير لهم من المخالفة ، ولأن العظيم الذي تقدّم يحتاج إلى أن يقدر معك ما تقدّم به عليه مما لا تفتضح به عنده ، وهو العمل الصالح . .

{ وَاعْلَمُوا أَن زَكَّكُمْ مَّا لَاقَوْهُ } الظاهر أن الضمير المجرور في : ملاقوه ، عائد على ا تعالى ، وتكون على حذف مضاف ، أي : ملاقو جزائه على أفعالكم ، ويجوز أن يعود على المفعول المحذوف الذي لقوله : وقدّموا ، أي : واعلموا أنكم ملاقو ما قدّمتم من الخير والطاعة ، وهو على حذف مضاف أيضاً ، أي : ملاقو جزائه ، ويجوز أن يعود على الجزاء الدال عليه معمول قدموا المحذوف ، وفي ذلك رد على من ينكر البعث والحساب والمعاد ، سواء عاد على ا تعالى أو على معمول قدّموا ، أو على الجزاء . .

{ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } أي :